



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2024/10/9

الحاكمة هوكول تعلن عن انخفاض كبير في العنف المسلح وتوقع على تشريع يعزز قوانين الأسلحة النارية الرائدة على مستوى الولاية في نيويورك

انخفاض العنف المسلح في ولاية نيويورك بنسبة 47 بالمائة منذ تولي الحاكمة هوكول منصبها

قانون جديد يلزم بائعي الأسلحة بنشر تحذيرات على غرار تلك التي يتم نشرها على التبغ فيما يتعلق بالمخاطر الصحية والسلامة

قانون جديد يتخذ إجراءات ضد "محولات المسدسات" الخطيرة التي يمكنها تحويل المسدسات إلى أسلحة أوتوماتيكية

صادرت ولاية نيويورك أكثر من 7,700 سلاح غير قانوني هذا العام

إلى جانب عضو مجلس النواب الأمريكي السابقة جابي جيفوردز ومسؤولي حكومة نيويورك وغيرهم من دعاة السلامة من الأسلحة، أعلنت الحاكمة كاثي هوكول اليوم أن العنف المسلح في ولاية نيويورك انخفض بنسبة 47 بالمائة منذ توليها منصبها في عام 2021. كما وقعت الحاكمة هوكول على حزمة من ستة مشاريع قوانين من شأنها تعزيز قوانين الأسلحة الرائدة في نيويورك من خلال إلزام بائعي الأسلحة بنشر تحذيرات السلامة على غرار تلك الموجودة في مجال التبغ واتخاذ إجراءات ضد "محولات المسدسات" الخطيرة وتوفير أدوات وموارد جديدة أخرى للمساعدة في حماية المزيد من سكان نيويورك من العنف المسلح.

"إن العنف المسلح وبياء يمزق بلادنا. إن الأفكار والصلوات لن تحل هذه المشكلة، ولكن اتخاذ إجراءات قوية سوف يحلها،" قالت الحاكمة هوكول. "ولهذا السبب، فإننا في نيويورك نتخذ خطوات جريئة لحماية شعب ولايتنا. يسعدني أن أوقع على مشروع القانون هذا الذي سيساعد في تعزيز السلامة في جميع أنحاء نيويورك. بينما نتخذ إجراءات مناسبة لتعزيز قوانين الأسلحة الرائدة في ولاية نيويورك فإننا ندرك أن العنف بالأسلحة النارية يمثل مشكلة على مستوى البلاد. أناشد الكونغرس مرة أخرى باعتماد هذه اللحظة وإصدار إجراءات فعالة لمنع أعمال العنف المسلح. الأرواح غالية."

قالت النائبة السابقة جابي جيفوردز، "يستحق سكان نيويورك أن يعيشوا أحرارًا من الخوف من العنف المسلح. إن مشاريع القوانين التي وقعت عليها اليوم الحاكمة هوكول سوف تجعل نيويورك أكثر أمانًا وسوف تنقذ الأرواح بلا شك. وتستمر نيويورك في قيادة الأمة من خلال بعض أقوى القوانين المتعلقة بالأسلحة في البلاد. تعرب منظمة GIFFORDS عن امتنانها للحاكمة هوكول والمشرعين في نيويورك لقيادة مستمرة في الكفاح لمنع العنف المسلح.

انخفضت حوادث إطلاق النار التي أسفرت عن إصابات في مدينة نيويورك والمجتمعات التي تخدمها أقسام الشرطة المشاركة التي يبلغ عددها 28 في مبادرة القضاء على العنف المسلح (Gun Involved Violence Elimination) (GIVE) في الولاية بنسبة 47 بالمائة خلال إدارة الحاكمة هوكول وتظهر أحدث البيانات التي أُبلغت عنها وكالات مبادرة القضاء على العنف المسلح (GIVE) أن العنف المسلح انخفض إلى مستويات ما قبل الجائحة.

كما قدمت الحاكمة هوكول تحديثاً بشأن التقدم الذي أحرزته نيويورك في إزالة الأسلحة غير القانونية من الشوارع وإبعاد الأسلحة النارية عن أولئك الذين يشكلون خطراً على أنفسهم والآخرين. وأكدت الحاكمة أن وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء الولاية صادرت أكثر من 7,700 سلاح غير قانوني حتى الآن هذا العام، بما في ذلك 569 سلاح شبح. إضافة إلى ذلك، استخدمت المحاكم في جميع أنحاء نيويورك قانون العلم الأحمر في الولاية لإصدار أكثر من 22,000 أمر حماية من المخاطر الشديدة (extreme risk protection orders, ERPOs) حتى الآن: 92 بالمائة منهم بعد شراكة الحاكمة هوكول مع الهيئة التشريعية لتعزيز قانون العلم الأحمر في الولاية في أعقاب جرائم القتل بدوافع عنصرية في سوبر ماركت توبس في بافالو في 14 مايو/ أيار 2022.

تضمن التشريع الذي وقعته الحاكمة هوكول اليوم ما يلي:

يتطلب التشريع **S6649/A2882** من تجار الأسلحة النارية وصانعيها نشر تحذيرات في المواقع التي تباع فيها الأسلحة النارية وتوزيع التحذيرات في وقت البيع. ويجب أن تنص هذه التحذيرات على أن الأسلحة النارية تزيد من خطر الانتحار، والوفاة أثناء النزاعات المنزلية و/أو الموت غير المقصود للأطفال.

قال عضو مجلس الشيوخ مايكل غياناريس، "إن التعليم والمعلومات هما مفتاح امتلاك الأسلحة بشكل مسؤول، مما سيمنع الإصابات ويحسن السلامة العامة. إنني فخور برعاية هذا الاقتراح من خلال مجلس الشيوخ ولرؤيته الآن يتحول إلى قانون".

قال عضو الجمعية التشريعية جيفري دينوفيتز، "يسعدني أن أرى الحاكمة هوكول توقع على مشروع القانون الخاص بي، **A.2882**. إنها خطوة مهمة إلى الأمام في جهودنا لحماية الأسر والمجتمعات في جميع أنحاء نيويورك. ويضمن هذا القانون أن تجار الأسلحة النارية ملزمون بتحذير المشتريين بوضوح من المخاطر التي تشكلها الأسلحة في المنزل وخاصة زيادة خطر الانتحار والعنف الأسري والوفيات العرضية وخاصة بين الأطفال. من خلال توفير هذه المعلومات وتوجيه الأفراد في حالات الأزمات إلى خط الحياة الوطني للوقاية من الانتحار، فإننا نزيد الأشخاص بالموارد التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة والحفاظ على سلامة أحبائهم."

يضيف التشريع **S7365B/A10053A** تعريف "محول المسدس" إلى قانون العقوبات القسم 265.00، الذي يوضح التعريفات المتعلقة بالأسلحة النارية. يتم تعريف محول المسدس على أنه جهاز يمكن تركيبه على شريحة مسدس نصف أوتوماتيكي والتدخل في آلية الزناد مما يسمح للمستخدم بإطلاق عدد من الطلقات بسرعة أو تلقائياً بسحب مستمر واحد للزناد. ويقوم التشريع أيضاً بتعديل قانون الأعمال العام لإلزام صناعة الأسلحة باتخاذ "خطوات معقولة" لمنع تركيب واستخدام محولات المسدسات في منتجاتها.

قال عضو مجلس الشيوخ براد هويلمان سيغال، "إنه لأمر فاضح أنه مقابل خمسين دولاراً فقط يمكنك شراء جهاز يحول مسدساً عادياً إلى مدفع رشاش قادر على إطلاق 15 طلقة في أقل من ثانيتين. إن شركات تصنيع الأسلحة النارية مثل شركة جلوك تعلم أن هذه الأجهزة، التي تسمى "الأجهزة الآلية" أو "مفاتيح جلوك"، متوفرة على نطاق واسع، ولكنها اختارت عدم فعل أي شيء حيالها، ووضعت الأرباح قبل سلامة الجمهور. سيتطلب تشريعي مع عضو الجمعية التشريعية سيمون (**S.7365B**) من شركة جلوك وجميع مصنعي الأسلحة اتخاذ خطوات معقولة لضمان عدم توافق منتجاتهم مع أجهزة تحويل المسدسات الرشاشة أو مواجهة عواقب المسؤولية القانونية. أنا ممتن لأن الحاكمة هوكول وقعت على مشروع القانون اليوم وللقيادة التي يتمتع بها زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ستيوارت كوزينز وزملائي في الهيئة التشريعية الذين يقفون مرة أخرى في وجه جماعات الضغط المؤيدة للأسلحة النارية لجعل نيويورك مكاناً أكثر أماناً."

قالت عضوة الجمعية التشريعية جو آن سيمون، "لقد سئم سكان نيويورك من تجاهل مصنعي الأسلحة لدورهم في وباء العنف المسلح في هذه الأمة - لذلك نحن نتخذ إجراءات حيث لن يفعلوا ذلك. أنا فخورة بأن أول مشروع قانون في البلاد قد تم توقيعه ليصبح قانوناً، والذي يحمل شركة جلوك وغيرها من مصنعي الأسلحة النارية المشابهة لجلوك المسؤولية عن فشلهم في اتخاذ إجراءات لضمان عدم إمكانية تحويل مسدساتهم بسهولة إلى مسدسات رشاشة آلية بالكامل غير قانونية. منذ أربعة عقود، أدركت شركة جلوك أن مسدساتها يمكن تحويلها بسهولة وبتكلفة زهيدة. لا يستخدم أي مصنع رئيسي آخر للأسلحة النارية هذا التصميم القابل للتحويل بسهولة. لقد حان الوقت لوضع البشر فوق الربح ومحاسبة من يحاولون تقليد

جلوك. شكرًا للحاكمة هوكول على التوقيع على مشروع القانون الخاص بي، وراعي مجلس الشيوخ السيناتور براد هويلمان سيغال وجميع المدافعين عن العمل لمنع العنف المسلح."

يتطلب التشريع **S3340/A5873** من المحكمة إبلاغ السجل على مستوى الولاية لأوامر الحماية والمذكرات عند إصدار أمر حماية مؤقت و/أو نهائي من المخاطر الشديدة (ERPO)، والتأكد من تتبع أوامر الحماية والمذكرات في السجل على مستوى الولاية لأوامر الحماية والمذكرات.

قالت عضوة مجلس الشيوخ شيلي ب. ماير، "أنا فخورة وممتنة لأن مشروع القانون الخاص بي، S.3340، لتحديث عملية الولاية لتقديم أوامر الحماية من المخاطر الشديدة (ERPOs أو "قوانين العلم الأحمر")، قد تم التوقيع عليه كقانون من قبل الحاكمة كاثي هوكول كجزء من هذه الحزمة المهمة للحفاظ على سلامة سكان نيويورك من العنف المسلح. من خلال المطالبة بالإبلاغ عن جميع أوامر الحماية المؤقتة (ERPO) والدائمة إلى السجل المحوسب على مستوى الولاية لأوامر الحماية وأوامر الاعتقال يمكننا ضمان معرفة الشرطة عندما يكون لدى شخص ما أمر حماية مؤقت وحماية الضحايا الذين يواجهون خطرًا مستمرًا للعنف من شخص ما في حياتهم بشكل أفضل. وأود أن أشكر عضو الجمعية التشريعية تشاك لافين على شراكته في هذا التشريع وزعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ ستيوارت كوزينز على قيادتها والحاكمة هوكول لتوقيعها على القانون اليوم."

قال عضو الجمعية التشريعية تشارلز د. لافين، "شكرًا لك أيتها الحاكمة هوكول على استمرارك في حماية مجتمعاتنا من خلال تشريعات قوية ولكن معقولة بشأن الأسلحة. ومن خلال إبعاد الأسلحة عن متناول الأشخاص المعرضين لخطر كبير باستخدامها لإيذاء الآخرين أو أنفسهم، فإن ما يسمى "أمر الحماية من المخاطر الشديدة" (ERPO) الذي أصدرته الولاية هو أداة ضرورية تحت تصرف القضاة. يوفر هذا القانون الجديد، الذي قمت برعايته بكل فخر في الجمعية التشريعية، التحسينات اللازمة لتحديث قانون أوامر الحماية من المخاطر الشديدة (ERPO) الحالي وسيساعده على القيام بما كان من المفترض أن يفعله في المقام الأول، وهو إنقاذ الأرواح."

يسمح التشريع **A7717B/S8589A** بإدراج وكالات الشرطة بدلاً من ضباط الشرطة الأفراد كمقدمي التماس في إجراءات أوامر الحماية من المخاطر الشديدة (ERPO).

قالت عضوة مجلس الشيوخ في الولاية جيسكا سكارسيلا-سباتون، "شكرًا للحاكمة هوكول على توقيع مشروع القانون الحزبي الخاص بي لحماية ضباطنا. من الضروري أن نحمي هويات ضباط إنفاذ القانون لدينا أثناء قيامهم بتنفيذ هذه الأوامر الحيوية لحماية مجتمعاتنا."

قالت عضوة الجمعية التشريعية مونيكا ب. والاس، "إن قانون أمر حماية المخاطر الشديدة في نيويورك هو أداة حاسمة لإبعاد الأسلحة النارية عن الأفراد الخطرين. لقد استخدم الضباط هذه الأوامر لإنقاذ أرواح لا حصر لها، بما في ذلك العديد من الناجين من العنف الأسري." "يعمل هذا التشريع على تبسيط العملية من خلال السماح لمسؤولي إنفاذ القانون بالتقدم بطلب للحصول على هذه الأوامر مع الاستمرار في حماية خصوصيتهم الشخصية. أشيد بالحاكمة هوكول لتوقيعها على هذا التشريع لتعزيز قوانين العلم الأحمر وحماية الجمهور من العنف المسلح."

يتطلب التشريع **S8479A/A9862A** من مُصدري بطاقات الائتمان والخصم استخدام رمز فئة تاجر الأسلحة النارية والذخيرة (merchant category code, MCC) الذي أنشأته المنظمة الدولية للمعايير في عام 2022 للأعمال التجارية التي تكون أعلى قيمة مبيعاتها من البيع المشترك للأسلحة النارية أو ملحقات الأسلحة النارية أو الذخيرة، كما يمنح النائب العام للولاية سلطة رفع دعوى إنفاذ لأي انتهاك لا يتم علاجه في خلال 30 يومًا، مما قد يؤدي إلى غرامات تصل إلى 10,000 دولار لعدم الامتثال. تصيح نيويورك الولاية الثالثة، بعد كاليفورنيا وكولورادو، التي تضع هذا الشرط موضع التنفيذ.

قال عضو مجلس الشيوخ في الولاية زيلنور ميري، "تستخدم البنوك البيانات بشكل روتيني لتحديد جميع أنواع الأنشطة غير المشروعة وردعها، ولكن صناعة واحدة - صناعة الأسلحة - حاربت بكل ما أوتيت من قوة لمنع هذا النوع من تحليل المخاطر. ومن خلال التوقيع على هذا المشروع، تعمل نيويورك على إرساء معيار مشترك لجميع الصناعات وضمن

إمكانية اكتشاف الأنماط المشبوهة الواضحة لعمليات شراء الأسلحة النارية. أنا ممتن لشريكتي، عضوة الجمعية التشريعية ميشيل سولاجيس وللحاكمة هوكول لمواصلة عملنا لوضع الشوارع الأكثر أمانًا قبل أرباح صناعة الأسلحة."

قالت عضوة الجمعية التشريعية ميشيل سي سولاجيس، "يخلق هذا التشريع أداة جديدة قيمة للمساعدة في وقف انتشار العنف المسلح في نيويورك. يجب على مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات المالية أن تكون قادرة على التعرف بسرعة على أنماط الشراء المشبوهة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النارية أو الذخيرة. إن تعزيز الاعتراف بهذه الاتجاهات الخطيرة يمكن أجهزة إنفاذ القانون من التصرف بشكل حاسم لمنع وقوع المأساة في المستقبل. إنني أشعر بالامتنان العميق للحاكمة هوكول على قيادتها فيما يتعلق بسلامة الأسلحة، وللسيناتور ميري على شراكتها في هذا التشريع الحاسم. لم يكن مشروع القانون المنقذ للحياة هذا ليصبح قانونًا لولا الجهود الدؤوبة التي بذلتها مجموعات منع العنف المسلح والناجين وأسر الضحايا الذين تظل شجاعتهم القوة الدافعة في جعل ولايتنا أكثر أمانًا."

يتطلب التشريع **S9760/A10356A** من موظف ترخيص الأسلحة النارية، عند إصدار الترخيص، تقديم معلومات حول الموارد على مستوى الولاية المتعلقة بالتخزين الآمن للأسلحة النارية، ومنع وصول الأطفال ومنع العنف باستخدام الأسلحة النارية إضافة إلى معلومات حول القوانين واللوائح المحلية والإقليمية المحددة المتعلقة بمنع وصول الأطفال والتخزين الآمن للأسلحة النارية. ويتطلب التشريع أيضًا من الولاية تطوير وتنفيذ حملة توعية عامة بشأن التخزين الآمن للمواد ومنع وصول الأطفال إليها، ويتطلب توفير هذه المواد بتنسيق رقمي وإتاحتها عبر الإنترنت، ويفرض تحديثها سنويًا.

قالت عضوة مجلس الشيوخ شيلي ب. ماير، "أنا سعيدة للغاية لأن الحاكمة هوكول وقعت اليوم على مشروع القانون الخاص بي، **S. 9760**، والذي سيتطلب من مسؤولي ترخيص الأسلحة النارية تزويد كل حامل ترخيص بمعلومات حول قوانين التخزين الآمن على مستوى الولاية والمحلية عند إصدار الترخيص، بما في ذلك طرق محددة لمنع وصول الأطفال إلى الأسلحة النارية والبنادق وبنادق الصيد. إضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون سيطلب من الولاية إجراء حملة توعية عامة بشأن التخزين الآمن للأسلحة النارية، بما في ذلك قوانين منع وصول الأطفال إلى الأسلحة النارية في ولاية نيويورك، والتي سيكون من السهل الوصول إليها ومتاحة للجمهور. من المهم للغاية أن يكون جميع سكان نيويورك على دراية بمسؤولياتهم كمالكين للأسلحة النارية لتخزين أسلحتهم النارية بشكل آمن ومنع وصول الأطفال إليها. "شكرًا لعضو الجمعية التشريعية مايكل بينيديتو لرعايته مشروع القانون هذا في الجمعية، والحاكمة كاتي هوكول لدعمها القوي لهذا الجهد."

قال عضو الجمعية التشريعية مايكل بينيديتو، "من الضروري أن يتم إبلاغ مالك السلاح الجديد عند إصدار ترخيص الأسلحة النارية بالتخزين الصحيح للسلاح الناري. إضافة إلى ذلك، فإن مشروع قانون التخزين الآمن يعالج الحاجة إلى توفير الوعي العام بشأن هذه القضية."

قالت السيناتور كيرستن غيلبيراند، "إن العنف المسلح مشكلة أمريكية فريدة من نوعها تعمل على تدمير الأسر والمجتمعات في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال التوقيع على هذه التشريعات وتحويلها إلى قانون ولاية، تواصل نيويورك قيادة الأمة في مجال الفطرة السليمة والملكية المسؤولة للأسلحة النارية والسلامة. على المستوى الفيدرالي، كتبت قانون مكافحة الاتجار بالأسلحة المضمن في *قانون الحزبين للمجتمعات الأكثر أمانًا* وأنا فخورة برؤية أن هذا التشريع يجعل شوارع نيويورك أكثر أمانًا بالفعل، حيث أزال أكثر من 3,000 سلاح غير قانوني من الشوارع وأدى إلى توجيه تهم لأكثر من 400 متهم. وسأواصل العمل مع زملائي في الكونغرس لإقرار تشريعات فيدرالية ذات معنى لوقف آفة العنف المسلح."

قالت زعيمة الأغلبية أندريا ستوارت كوزينز، "إن توقيع مشاريع القوانين الحاسمة المتعلقة بسلامة الأسلحة النارية هذه هو شهادة على قوة التزامنا الجماعي بحماية سكان نيويورك. وأود أن أشكر النائبة السابقة غابي جيفوردز على دعمها الدؤوب وعلى كونها مصدر إلهام دائم في هذه المعركة. أنا ممتنة للغاية للحاكمة هوكول على شراكتها الراسخة في إعطاء الأولوية لسلامة مجتمعاتنا. وأود أيضًا أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها نائبي السيناتور غياناريس والسيناتورات ماير وميري وسكارسيلا-سباننون، وهويلمان-سيغال الذين لعبت قيادتهم دورًا فعالًا في تعزيز جهود منع العنف المسلح. إننا معًا نتخذ إجراءات حاسمة للحفاظ على سلامة عائلاتنا وضمن مستقبل أكثر أمانًا للجميع."

قال الرئيس كارل هيبستي، "لقد ناضلت الأغلبية في الجمعية التشريعية لسنوات عديدة من أجل إرساء تشريعات منطقية تعمل على جعل مجتمعاتنا أكثر أمانًا. تظهر البيانات الأخيرة أن جهودنا توتّي ثمارها في جميع أنحاء الولاية للحد من العنف"

المسلح ونحن نعتقد أن هذه القوانين سوف تجعلنا أقرب إلى منع العنف في جميع أحيائنا. نؤمن أنا وزملائي بأنه لا ينبغي لأي أسرة أن تشعر أبدًا بالدمار الذي يجلبه العنف المسلح ونحن ملتزمون بإنشاء دولة أكثر أمانًا لجميع أطفالنا."

قال المدعي العام لمقاطعة ريتشموند مايكل إي. ماكماهون، "إن العنف المسلح يشكل تهديدًا خطيرًا للسلامة العامة لا مثيل له، ويستمر في تعذيب العديد من مجتمعاتنا، مما يؤدي إلى إزهاق أرواح الأبرياء وترك عدد لا يحصى من العائلات تتغير إلى الأبد وتحطم قلوبها. باعتباري ضابط إنفاذ القانون الرئيسي في ستاتن آيلاند يعمل الرجال والنساء في مكثبي بلا كلل لإزالة الأسلحة النارية غير القانونية من شوارعنا ومحاسبة أولئك الذين يستخدمونها في قاعة المحكمة. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لمكافحة هذه الآفة القاتلة، وأنا أشيد بالحكومة هوكول لتوقيعها على نصف دزينة من مشاريع القوانين المؤيدة للسلامة العامة والتي من شأنها أن تفعل ذلك. من تعزيز قوانين العلم الأحمر في ولاية نيويورك إلى الترويج على نطاق واسع للتخزين الآمن للأسلحة النارية وموارد منع وصول الأطفال إلى ضمان قيام مصنعي الأسلحة باتخاذ خطوات معقولة نحو الحد من التعديلات الخطيرة على الأسلحة النارية التي يبيعونها، فإن هذه التدابير ستساعد في جعل ستاتن آيلاند وولاية نيويورك مكانًا أكثر أمانًا للعيش فيه. في حين لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتغلب على شبح العنف المسلح مرة واحدة وإلى الأبد، يسعدني أن أرى أن حكومة ولايتنا تتخذ خطوات إيجابية لحماية مجتمعاتنا."

قال جون فينبلات، رئيس منظمة Everytown for Gun Safety، "لقد كانت نيويورك منذ فترة طويلة رائدة على المستوى الوطني في مجال السلامة من الأسلحة وتعمل الحكومة هوكول وأغلبية المدافعين عن السلامة من الأسلحة في ألباني على تعزيز هذا الإرث من خلال هذه الحزمة من مشاريع القوانين المنقذة للحياة. لمدة طويلة جدًا، كانت صناعة الأسلحة تفلت من العقاب على جرائم القتل - ولكن الآن سيكون لدى الناجين من العنف المسلح في نيويورك أداة جديدة مهمة لمحاسبة شركة جلوك عن تأجيج انتشار الأسلحة الرشاشة."

قالت تانيا شاردت، المستشارة الرئيسية ومديرة سياسة الدولة والفيدرالية في برادي، "تُطبق قوانين فئة التجار على كل نوع من أنواع الأعمال تقريبًا - من المطاعم ومحطات الوقود ومحلات بيع الخمور - لذا ظل السؤال مطروحًا: لماذا يختلف بائعو الأسلحة والذخيرة؟ إن استخدام قوانين فئات التجار لبائعي الأسلحة يحمل القدرة على تحديد أنماط الشراء الخطيرة، بما في ذلك عندما يقوم شخص ما بالاتجار بالأسلحة النارية أو تجميع ترسانة لاستخدامها في إطلاق نار جماعي بنفس الطريقة التي تستخدم بها هذه الرموز لتحديد الاتجار بالبشر. وتشيد برادي بعمل عضو الجمعية سولاغيس والسيناتور ميري والهيئة التشريعية لولاية نيويورك على جهودها لإقرار مشروع القانون هذا، ونحن نشكر الحكومة هوكول على توقيعها ليصبح قانونًا."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov

ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحكومة: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)